# الفصل الخامس

# سلطة الإعلام

## ١ - الإعلام يتحول إلى سلطة

إن تزايد الدور الرقابى لوسائل الإعلام على السلطة، بفعل الاتساع المستمر لمساحة الديموقراطية فى المجتمعات الغربية والتطور الكبير فى تكنولوجيا الاتصال أدى إلى تحول الإعلام تدريجياً إلى سلطة قائمة بذاتها، لها قوة موازية للسلطات الأخرى فى المجتمع.

إن هذا التطور لا يمكن فهمه إلا على ضوء تعريفنا لمفهوم السلطة، حين لا نقصرها على سلطة الحكومة وحدها، وإنما نوسع نطاقها لكى تشمل كافة التكوينات أو التنظيمات أو القوى التى تمارس دوراً متصلاً بالسلطة، سواء كان ذلك الاتصال يتعلق ببناء السلطة أو تشكيلها أو بوظائفها وعلاقاتها، مع تسجيل تحفظ هام، وهو أن تلك القوى المكونة للسلطة ليس بالضرورة أن تمتلك جميعها نفس درجة القوة أو مستوى التأثير على عملية اتخاذ القرار.

إن الواقع يؤكد أنه كثيراً ما يوجد تفاوت بين قوة وأخرى فى القدرة على التأثير، مع الاعتراف بأن أهم القوى الممثلة للسلطة وأكثرها تأثيراً فى المجتمع الحديث هى الحكومة والبرلمان والقضاء والأحزاب السياسية والرأى العام ووسائل الإعلام بالإضافة إلى بقية منظمات المجتمع المدنى كالنقابات والمنظمات غير الحكومية.

ومن المهم أن نلاحظ أن الإعلام يعتبر قاسماً مشتركاً بين كافة القوى المكونة للسلطة، إضافة إلى كونه قوة مستقلة من قوى السلطة، فالإعلام يعد من أبرز الأدوات التى تستخدمها تلك القوى فى ممارستها للسلطة، فالحكومة أو الأحزاب أو المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجماعات الضاغطة لا تستطيع أن تستغنى

عن الإعلام فى ممارستها لدورها وفى تعبيرها عن مصالحها، وفى ذات الوقت فإن الإعلام يمارس دوره كعنصر مستقل عن القوى الأخرى المكونة للسلطة؛ فالإعلام إذن سلطة فى حد ذاته من ناحية ثم هو أداة لا يمكن الاستغناء عنها فى ممارسة السلطات الأخرى لدورها فى المجتمع من ناحية ثانية.

كيف يتحول الإعلام إلى سلطة فى المجتمع ؟ إن هذا التحول فى دور الإعلام من كونه أداة للرقابة على السلطة إلى سلطة قائمة بذاتها، يرتبط ارتباطاً وثيقاً ببروز الرأى العام كقوة مؤثرة فى اتخاذ القرار فى المجتمع، وفى الوقت نفسه فإن بروز الرأى العام يعود فى جزء كبير منه إلى تطور وسائل الإعلام وتعاظم تأثيرها، وتحولها من إعلام مباشر: شفهى أو مخطوط، إلى إعلام جماهيرى طباعى ثم إلكترونى بعد ذلك.

ولقد بدأ الرأى العام يحتل دوره فى المجتمع بظهور الإعلام الجماهيرى ممثلاً أولاً فى الإعلام الطباعى، ثم قفز دوره ليكون قوة مؤثرة فى المجتمع بظهور وسائل الإعلام الإلكترونية من راديو وتليفزيون وقنوات فضائية وإنترنت وغيرها من وسائل الاتصال[1].

هناك إذن علاقة طردية بين الإعلام والرأى العام؛ إذ أدى تطور وسائل الإعلام إلى نمو الرأى العام، ثم أدى نمو الرأى العام إلى تزايد قوة وتأثير وسائل الإعلام، وهكذا كلما تطور واحد منهما أدى إلى نمو الآخر[2]، بحيث أصبحا يشكلان وجهى عملة واحدة. ويلاحظ أنه فى العصور القديمة والوسطى، حيث كان النمط السائد هو الإعلام الشفهى أو الخطى، وحيث النظام السياسى السائد هو النظام السطوى، كانت وسائل الإعلام تلعب دور الأداة للسلطة، وبذلك كان الرأى العام منقاداً أو موجهاً من قبل السلطة بفعل تأثير الإعلام المؤيد، وفى فترات الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى كان الإعلام المناوئ ينجح فى إثارة الرأى العام وتعبئته ضد السلطة القائمة حتى يتمكن من تغييرها، وبعدها يتحول الإعلام المناوئ إلى إعلام مؤيد للسلطة الجديدة، ويتحول الرأى العام من رأى عام ثائر إلى رأى عام منقاد وموجه متأثراً بالإعلام الموجه من قبل هذه السلطة الجديدة.

وقد وجدت بالطبع بعض الاستثناءات لهذه القاعدة، خاصة فى بعض مدن اليونان، وفى صدر الإسلام أثناء حكم الخلفاء الراشدين الأربعة؛ ففى أثينا القديمة كانت السيادة المطلقة لهيئة المواطنين مجتمعين، أو بمعنى آخر لكافة سكان المدينة والريف المحيط بها، وكانت هذه الهيئة أو الجمعية تمثل فى الوقت نفسه ما يعرف اليوم بالبرلمان والحكومة والقضاء، أو بالهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية والهيئة القضائية معاً، وكانت سلطة الجمعية كاملة ومطلقة وكما قال أرسطو: كانت تفعل ما تشاء ولا يحكمها سوى صوت الأغلبية، صوت الرأى العام.

ورغم ذلك فهذا الرأى العام فى المدن اليونانية لم يكن يمثل الرأى العام تمثيلاً كاملاً، فهو رأى عام ناقص، لأنه كان يستبعد من جمعية المواطنين، العبيد والنساء[٣].

أما الرأى العام بمعناه الحديث، فلم يعرف بحق إلا بعد ظهور الإعلام الجماهيرى ممثلاً فى الإعلام الطباعى: الكتب والصحف والنشرات، وبفعل المتغيرات التى حدثت فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر فى غرب أوربا وكان من أبرزها الثورة الصناعية وقيام النظم الديموقراطية، وهو الأمر الذى حول وظيفة الإعلام من مجرد أداة للسلطة إلى رقيب على هذه السلطة، ولكن تطور الإعلام الجماهيرى من المرحلة الطباعية إلى المرحلة الإليكترونية وظهور الراديو فى مطلع القرن العشرين وانتشار التليفزيون فى منتصفة ثم ما رافق ذلك من ثورة فى الاتصال والمعلومات فى الربع الأخير من القرن العشرين، قد أدى كل ذلك إلى تعاظم دور الرأى العام بحيث أصبح سلطة من سلطات المجتمع الديموقراطى الحديث، كذلك تزايد تأثير وسائل الإعلام فى الوقت ذاته بحيث صارت هى أيضاً واحدة من سلطات هذا المجتمع.

وهكذا فإن ظاهرة الرأى العام، بمعنى التوافق بالتفاعل، أو التناقض بالرفض، بين المواطن وبين ما يصدر من السلطة أو عنها، ليست مجرد ظاهرة سياسية أو اجتماعية، إنما هى أيضاً ظاهرة إعلامية؛ فهى من الناحية التاريخية ترتبط بالتتابع الزمنى لتطور وسائل الإعلام.

وهنا نخلص إلى القول بأنه فى مرحلة الإعلام الشفهى والخطى حيث يسود الحكم السلطوى يلعب الإعلام دور الأداة المؤيدة للسلطة، وعندئذ يكون الرأى العام رسمياً أو شكلياً حيث يقوم الإعلام المؤيد للسلطة بالتعبير عنه مدعياً أنه يمثله. أما فى ظل الحكم الديموقراطى، حيث يلعب الإعلام دور الرقيب على السلطة، أو يتحول الإعلام إلى قوة من قوى السلطة ذاتها، يكون الرأى العام حقيقياً، حيث يمكنه أن يعبر عن نفسه من خلال وسائل الإعلام الحرة، غير التابعة للسلطة.

وهناك عدة مظاهر للعلاقة بين الرأى العام والسلطة فى ظل الحكم الديموقراطى، ولعل **أول** هذه المظاهر أن الرأى العام يقوم بتوجيه السلطة، فهو يقدم لها الدعم والتأييد، حيث تكون السلطة مشروعة وسياستها معبرة عن المصلحة العامة ومنسجمة مع اتجاهات الرأى العام[٤]، **وثانى** هذه المظاهر أن الرأى العام قد يعمل على تعديل سياسات السلطة أو يغيرها حين تكون هذه السياسات غير منسجمة مع مصالح المواطنين ورغباتهم، أما **ثالث** هذه المظاهر فإن الرأى العام ضرورى لإعطاء السلطة مشروعيتها وأن يمنح النظام السياسى فاعليته، بحيث تكون السلطة والنظام السياسى المعبر عنها تجسيداً لفكرة الإرادة العامة للمواطنين، والإرادة العامة بالتالى ليست سوى صورة من صور الرأى العام، أما **رابع** هذه المظاهر فيتمثل فى ممارسة الرأى العام لدور هام فى رعاية المبادئ والقيم الاجتماعية وتوسيعها فى البناء الثقافى للمجتمع، وفى هذه الناحية قد تكون قوة الرأى العام أقوى من دور القوانين الوضعية بكثير، وكلما أمكن للرأى العام أن يلعب هذا الدور أمكنه أن يجعل النظام السياسى ممثلاً فى الحكومة أكثر خضوعاً وتبعية لمشيئته[٥].

## ٢ - متى يصبح الإعلام سلطة ؟

متى يصبح الإعلام قوة من قوى السلطة؟ يمكن أن نجد ذلك فى الحالات الثلاث التالية:

**أولاً**: عندما يتاح لكافة وسائل الإعلام حق التعبير الحر، عن الآراء والأفكار فى المجتمع، ذلك أن قصر حق التعبير الحر على وسيلة واحدة أو أكثر وحرمان الوسائل الأخرى من هذا الحق تحت أى مبرر يضعف من تأثير الإعلام ويجعله قابلاً للتوجيه والاستغلال، وعلى سبيل المثال فإن كثيراً من المجتمعات النامية التى تسمح بمساحات من الديموقراطية تتيح حق التعبير الحر للإعلام الطباعى ممثلاً فى الكتب والصحف، فى حين تقيد هذا الحق بالنسبة للإعلام الإذاعى والتليفزيونى؛ وذلك بحجة الخوف على مواطنيها من الأميين مما يمكن أن ينتج من تأثيرات سلبية لإطلاق حرية الإعلام الإذاعى والتليفزيونى، فى حين لا تخشى على مواطنيها المتعلمين من مثل هذه التأثيرات السلبية عندما تأتى من جانب الكتب والصحف! وهذا الأمر يكشف عن نوع من الوصاية السلطوية على المواطنين، وهو مؤشر فى حقيقة الأمر على هشاشة المحتوى الديموقراطى فى النظام السياسى، وغالباً ما تكون الديموقراطية فى هذه المجتمعات، شكلية أو مظهرية، وأقرب ما تكون إلى الديكور منها إلى الواقع الفعلى.

**ثانياً**: أن يكون حق وسائل الإعلام فى مراقبة ومحاسبة ونقد السلطة شاملاً لكافة قوى السلطة ولجميع مستوياتها من القاعدة إلى القمة، بحيث لا يقصر حق

المراقبة والمحاسبة والنقد على الأحزاب السياسية أو المنظمات غير الحكومية أو السلطة التشريعية وغيرها من قوى السلطة فى المجتمع المدنى، فى حين تحرم من مراقبة ومحاسبة ونقد السلطة التنفيذية. وإذا سمح لها بمحاسبة السلطة التنفيذية فيقصر هذا الحق على المستويات الدنيا من هذه السلطة وهناك بعض المجتمعات التى تدعى الديموقراطية تتيح لوسائل الإعلام محاسبة كبار المسئولين والوزراء، ولكنها تمنع أن تصل المحاسبة إلى رأس الدولة!

**ثالثاً**: عندما يكون فى قدرة وسائل الإعلام أن تمارس دوراً فعالاً فى اتخاذ القرار فى المجتمع، وليس مقصوداً بالطبع أن تكون وسائل الإعلام هى التى تصدر القرار، وإنما أن يكون لها دور فعال فى صنع القرار قبل إصداره، وذلك بما لها من تأثير على كافة القوى المشكلة للسلطة فى المجتمع.

إن هذا الشكل الرابع من أشكال العلاقة بين الإعلام والسلطة، التى يتحول فيه الإعلام إلى قوة من قوى السلطة، وعنصر أساسى من عناصرها، يعبر عن نفسه فى أشكال متعددة، ومنها أن وسائل الإعلام تقوم بنشر البيانات والمعلومات عن اتجاهات وخطط الحكومة وسياستها، ثم هى تضيف إلى ذلك اقتراح ما يجب القيام به لحسن تنفيذ هذه السياسات، ثم هى أيضاً تقوم بالتعبير عن رد فعل المواطنين تجاه هذه الخطط والسياسات، فهى بذلك تبين للحكومة التى تمثل السلطة التنفيذية حقيقة اتجاهات الرأى العام مما يساعد فى اتخاذ القرار الذى يلبى احتياجات المواطنين ويعبر عن رغباتهم.

إن هذه الأدوار المتشابكة لوسائل الإعلام، التى يمكن اختزالها فى مقولة أنها الصلة بين السلطة والمواطن، تعمل بشكل آلى فى إشراك المواطنين فى اتخاذ القرار، وبتطور هذا الدور يصبح لوسائل الإعلام وجود مستقل عن السلطة من ناحية وعن الرأى العام من ناحية ثانية، فهى تؤثر فى الاثنين، كل على حدة أو فى كليهما معاً فى الوقت نفسه؛ بحيث تصل وسائل الإعلام إلى مرحلة تكون فيها بحد ذاتها سلطة مؤثرة فى اتخاذ القرار.

إن دور وسائل الإعلام كسلطة ينبع من تأثيرها على المواطنين من ناحية وتاثيرها

على الحكومة من ناحية ثانية، فهى من ناحية المواطنين تساعدهم على المشاركة فى اتخاذ القرار، وهى من ناحية الحكومة تمارس تجاهها تأثيراً يدفعها إلى تبنى مطالب المواطنين وتحقيق رغباتهم.

ومن الأمثلة البارزة على دور وسائل الإعلام كقوة مشاركة فى اتخاذ القرار، الدور الذى قامت به صحيفة "نيويورك تايمز" ثم شاركتها فيه بعد ذلك معظم وسائل الإعلام الأمريكية أثناء حرب فيتنام، حيث بدأت الصحيفة بنشر سبعة آلاف وثيقة من وثائق (البنتاجون) وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٧١م[٦]، تكشف عن الفظائع التى يرتكبها الجيش الأمريكى فى فيتنام، وقد ظلت الصحيفة ومعها بقية وسائل الإعلام الأمريكية توالى نشر هذه الوثائق السرية رغم المعارضة العنيفة من جانب الحكومة الأمريكية، حتى استطاعت أن تثير الرأى العام الأمريكى ضد هذه الحرب، فقامت المظاهرات وتوالت الاحتجاجات الشعبية حتى انتهى الأمر بانسحاب الجيش الأمريكى من فيتنام.

ومن الناحية التاريخية يسجل لصحيفة النيويورك تايمز ولوسائل الإعلام الأمريكية الأخرى دورها الفعال فى التعجيل بإنهاء الحرب الفيتنامية[٧].

وفى ظل تحول الإعلام إلى قوة من قوى السلطة، يكتسب دورها كأداة للرقابة على السلطة بعداً جديداً، بحيث لا يُحد هذا الدور الرقابى بأية قيود تقصره على الرقابة على مستويات معينة من السلطة، أو تحد من توسع إطار هذا الدور الرقابى ليشمل كافة شئون المجتمع ونشاطات الحكومة والمشروعات العامة والخاصة.

إن هذا الدور الرقابى الفعال لوسائل الإعلام يتاح لها بفضل الحرية الواسعة والحماية التى يكفلها القانون خاصة عند الكشف عن الانحرافات، ويدعم هذه الحماية أن القانون يعطى الإعلامى حق عدم إفشاء أسماء المصادر التى تغذيه بالمعلومات[٨]، وهو ما يعنى إشراك المواطنين أنفسهم فى عملية الرقابة على السلطة من خلال إمداد وسائل الإعلام بما تحتاجه من معلومات[٩]، ولقد نجحت العديد من وسائل الإعلام فى المجتمعات الغربية الليبرالية فى إرسال الكثير من السياسيين والنقابيين وكبار رجال الأعمال المنحرفين إلى السجون[١٠].

ومن أبرز الأمثلة على نجاح وسائل الإعلام الليبرالية فى القيام بدورها الرقابى

الفعال، تلك الحملة الصحفية التى كشفت خلالها صحيفة الواشنطن بوسط الأمريكية فى يونيو ١٩٧٢م فضيحة ووترجيت وتورط الرئيس الأمريكى الأسبق نيكسون فى التجسس على المقر الانتخابى للحزب الديموقراطى المنافس للحزب الجمهورى الذى ينتمى إليه الرئيس نيكسون، وقد انتهت حملة الواشنطن بوسط، التى دعمت بمشاركة فعالة من بقية وسائل الإعلام الأمريكية باستقالة نيكسون من رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك فقد كشفت وسائل الإعلام الأمريكية أيضاً عن تهرب سبيرو أجينيو نائب الرئيس نيسكون من دفع الضرائب وحصوله على رشاوى من بعض كبار رجال المال لتسهيل صفقاتهم مع الحكومة، بالإضافة إلى عدد آخر من التهم، وقد انتهى الأمر بإجباره على تقديم استقالته.

ويضاف إلى قائمة هذه الأمثلة، كشف وسائل الإعلام الغربية عن فضيحة رشاوى شركة لوكهيد التى أطاحت برئيس وزراء اليابان وعدد آخر من كبار المسئولين فى العالم، وذلك لتقاضيهم رشاوى من هذه الشركة لتسهيل صفقاتها التجارية مع الحكومات التى ينتمون إليها، وفى بريطانيا ثم الكشف عن فضيحة بروفيمو وزير البحرية البريطانى الذى تورط فى علاقة غير شرعية مع كريستين كيلر، وقد استغل أحد الجواسيس السوفيت هذه العلاقة للحصول على معلومات عن الجيش البريطانى، وفى فرنسا أثيرت فضيحة هدية الماس التى قدمها بوكاسا إمبراطور أفريقيا الوسطى إلى الرئيس الفرنسى جيسكار ديستان عندما كان يشغل وزارة المالية قبل توليه منصب الرئاسة، وفى إيطاليا تم الكشف عن فضيحة مالية تورط فيها الرئيس الإيطالى جيوفانى ليونى، وقد انتهى الأمر باستقالة الرئيس الإيطالى، وفى ألمانيا الغربية (**سابقاً**)، أثيرت قضية سكرتير المستشار ويلى برانت فى حلقة جاسوسية تابعة لألمانيا الشرقية (**سابقاً**)، وقد انتهى الأمر باستقالة المستشار الألمانى، هذه الأمثلة وغيرها كثير، تؤكد أن تنامى الدور الرقابى لوسائل الإعلام مع تزايد مساحة الحرية الإعلامية المدعمة بالقوانين التى تحمى هذه الحرية، قد ساعدت على تحول الإعلام من مجرد أداة للرقابة على السلطة إلى قوة من قوى السلطة.

## ٣ - ثورة الاتصال والمعلومات وتحول الإعلام إلى سلطة

لن نتجاوز الحقيقة عندما نقول إن التطور الهائل الذى شهده الربع الأخير من القرن العشرين فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد أسهم بشكل كبير فى تحول الإعلام إلى سلطة تمارس دورها بفاعلية مع غيرها من مستويات السلطة فى المجتمع الليبرالى الحديث، بحيث لم يعد تأثيرها فى اتخاذ القرارات يقل عن تأثير الأحزاب السياسية أو الرأى العام أو بقية منظمات المجتمع المدنى وأحياناً يصل إلى مستوى السلطات الثلاث الرئيسية كالحكومة أو البرلمان أو القضاء.

ولقد تأكد الآن أن أكبر إنجاز حققته الثورة التكنولوجية فى مجال الاتصال والمعلومات، أن المسافات لم تعد عقبة أمام تبادل الأنباء والمعلومات، سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو الدولى، كذلك فقد حقق الاندماج بين تكنولوجيا الحاسب الآلى وتكنولوجيا أقمار الاتصال الصناعية خاصة الفورية فى نقل الأنباء والمعلومات، ولم يعد فى مقدور أى سلطة حاكمة على مستوى العالم بأجمعه أن تحجب الحقائق عن مواطنيها، ذلك أن التدفق الفورى الهائل فى الأنباء والمعلومات قد أزال كافة القيود التى تعوق حرية تبادل الأنباء والمعلومات، ذلك أن قوة الأنباء والمعلومات على الانتشار أضعفت قدرة السلطات الحاكمة على التعتيم والإخفاء.

ولقد أدى التطور التكنولوجى إلى شق قنوات جديدة للاتصال الجماهيرى، عززت المشاركة الشعبية فى عمليات صنع القرار الحكومى وبالتدريج أصبحت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الجديدة أرخص سعراً وأكثر توفراً، بحيث يتاح الآن لأعداد كبيرة نسبياً من الأفراد إمكانية اكتساب معرفة كافية بالممارسات الفنية

والإجراءات الروتينية للعمل الإعلامى، وقد لا يسفر ذلك عن خبرات احترافية فورية، ولكنه يساعد على فك طلاسم العمل الإعلامى لعدد كبير من الناس، ولا يقل عن ذلك أهمية أنه يمثل بداية إرساء الأساس لهيئة جديدة من الأفراد المدربين القادرين على معالجة بعض الاحتياجات الإعلامية التى يتم تجاهلها فى الوقت الحاضر للجماعات المختلفة داخل أى أمة، وأن مشاركة العديد من الناس فى النشاط الإعلامى بمبادراتهم الخاصة ومن منطلق رغبتهم فى الاتصال، هو أقوى دفاع على الإطلاق يملكه أى مجتمع فى مواجهة السيطرة الإعلامية وتوجيه العقول[١١].

إن هذا التطور لا يجب أن يخفى أن تحول الإعلام إلى سلطة فى المجتمعات الغربية الليبرالية وبالذات فى الولايات المتحدة الأمريكية قد رافقته ودعمته فى ذات الوقت ظاهرة أخرى هامة هى تحول بعض وسائل الإعلام إلى الطابع المؤسسى الضخم عن طريق تركيز ملكية عدد كبير من وسائل الإعلام فى عدد قليل من المؤسسات، والخوف من أن تؤدى هذه الظاهرة إلى تهديد حرية تبادل الأنباء والمعلومات، وقد تحققت بعض هذه المخاوف حينما تحالفت بعض المؤسسات الإعلامية الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية مع إدارة الرئيس بوش الابن فى أحداث أكبر عملية تعتيم إعلامى لتطورات العداون الأمريكى البريطانى على العراق فى الربع الأول من عام ٢٠٠٣م وبالذات إخفاء حقيقة الخسائر الأمريكية فى الحرب، إضافة إلى التعتيم على الفظائع التى ارتكبت ضد المدنيين فى العراق.

ولم تستطع المبررات التى قدمها أنصار هذا التعتيم الإعلامى أن تقنع أحداً خاصة قولهم إنها استثناء فرضته ظروف الحرب! وهذا الوضع يتسم بتناقض أساسى؛ فقد حدثت زيادة كبيرة فى عدد الأفراد الذين يطلبون الأنباء والمعلومات، والذين يمكن أن ينقلوا الرسائل الإعلامية بفضل التكنولوجيا الجديدة فى وسائل الاتصال والمعلومات، وأن هذا أدى إلى تطور فى الوعى السياسى، ولكن فى المقابل أدى التحرك الواسع نحو التركيز فى ملكية وسائل الإعلام إلى انخفاض عدد من يقومون ببث الرسائل، وقد عمت فى الوقت نفسه سلطة من يعملون فى مجال بث

الرسائل الإعلامية[١٢]، معنى ذلك أن تطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات يؤدى إلى التركيز فى ملكية وسائل الاتصال وذلك تحت إلحاح المتطلبات الاقتصادية لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة، ونتيجة لهذا التركيز تزداد سلطة المؤسسات الإعلامية على اتخاذ القرار فى المجتمع، ولكن فى المقابل تقل مشاركة المواطنين فى التأثير فى القرار الإعلامى وبالتالى فى القرار السياسى، فكأن اتساع مساحة الديموقراطية يتيح لوسائل الإعلام قوة أكبر كسلطة، ولكن تحول وسائل الإعلام إلى سلطة لا يعنى بالضرورة أن ينتج عنه زيادة مساحة الديموقراطية، بل قد ينتج عنه إضعافها.

وذلك أنه عندما تكون عشرات القنوات التليفزيونية ومئات الشبكات الإذاعية ومثلها من الجرائد والمجلات خاضعة لملكية واحدة، هنا تختفى التعددية وتنتفى مزايا التنوع وتتحدث جميعها بصوت واحد، وتعبر عن اتجاه واحد.

وهنا نواجه تناقضاً آخر، يظهر عندما يطالب العاملون فى الإعلام لأنفسهم بالحرية، بينما يرفضون أى نوع من المسئولية إزاء جمهورهم، وينظرون إلى وظيفة الإعلام باعتبارها سلطة مطلقة!

وكثيراً ما ينظر إلى الحرية والمسئولية على أنهما متعارضان، فى حين أنهما فى واقع الأمر عاملان أساسيان فى ديموقراطية الإعلام، أن نتائج نشر المعلومات لا توضع فى الاعتبار أحياناً، ولا ينظر إليها على أنها تتضمن أية مسئولية، ومثل هذا الموقف يخفى العلاقة الوثيقة التى تجعل الحرية والمسئولية عاملين لا ينفصلان فى مجال الإعلام، وخير سلاح ضد إساءة استخدام الحرية هى المسئولية التى يمارسها أولئك الذين يتمتعون بالحرية فى عملهم وفى مسلكهم، ومما يتفق ومقتضيات العقل أنه لا يمكن أن تكون هناك مسئولية عندما يحول غياب الحرية دون اختيار كل فرد لمسار عمله، ومع ذلك فمن الحق أيضاً أن يؤدى تجاهل نتائج عمل معين إلى إنكار أحد الأبعاد الأساسية للحرية، وبانتهاج الطريق الصعب باحترام حقوق الفرد وحقوق المجتمع بأسره، يمكن التوفيق بين حرية الإعلام ومقتضيات الأخلاق بالمسئولية

التى يجب أن تتجسد فى الاهتمام باحترام الحقيقة أكثر من تجسيدها فى مجرد وجود حق دستوري[١٣].

إن التطور التكنولوجى فى مجال الاتصال والمعلومات قد أتاح تنوعاً كبيراً فى مصادر المعلومات، كما أتاح فى الوقت نفسه إمكانية الانتفاع الحر بهذه المصادر[١٤]، وهو الأمر الذى ساعد على قيام نظام إعلامى يملك نطاقاً واسعاً من المعلومات والآراء أصبح ضرورياً لتأهيل المواطنين لإصدار الأحكام حول القضايا الهامة فى المجتمع[١٥]، كذلك فإن إمكانية الوصول إلى تشكيلة متنوعة من المصادر لا يجعل المواطنين تحت رحمة مصدر واحد يتحكم فى صميم المعلومات ونوعها، ولكن من المهم أن نؤكد أن تنوع المصادر الإعلامية ليس ضماناً تلقائياً لإمكان الوصول إلى المعلومات[١٦]، كذلك فإن هذا التنوع لا يعنى التعدد؛ ذلك أن تعدد الآراء والأفكار والمعلومات يتطلب تعدد المصادر ولكن تعدد المصادر لا يضمن وحدة تعدد الآراء والأفكار فالتعددية يجب أن تكون شاملة للمصادر وللآراء والأفكار فى ذات الوقت.

وفى الوقت الذى تقوم الفكرة الأساسية للنظام الإعلامى الليبرالى على عدم تدخل الحكومة فى شئون الإعلام، فإن التطور فى تكنولوجيا الاتصال والإعلام فرض على العديد من الحكومات الديموقراطية الاحتفاظ ببعض الوظائف التنظيمية فى مجال الاتصال والإعلام، وبالذات فى مجال الإعلام الإذاعى والتليفزيونى مثل تخصيص أطوال الموجات الإذاعية، فمن الصعب مثلاً مطالبة أكثر الدول تحرراً بقبول بث خدمات إذاعية أو تليفزيونية تدعو للعنصرية باسم التعددية، كذلك من الصعب منع مثل هذه الحكومات من التدخل فى تنظيم بث خدمات تليفزيونية إباحية فى قنوات عامة غير مشفرة، وفى أوقات تسمح للأطفال بالتعرض لها.

لقد أصبح مشروعاً فى النظام الإعلامى الليبرالى أن يقوم المجتمع بتحديد إطار أساسى للأفكار المقبولة لديه[١٧]، وأن على وسائل الإعلام أن تلتزم بهذا الإطار أخلاقياً، دون أن يعد ذلك تدخلاً فى شئونها أو وسيلة للحد من حريتها.

# هوامش الفصل الخامس


1- Smitn . Bruce: Propaganda Communication and Public Opinion. Princeton University Press. U.S.A. 1989. P.P. 18-19.

2- Bowle . John: Political and Opinion in Nineteenth. Aleden Press. London. 1994. P.P.212-216.

٣- مختار التهامى: الرأى العام والحرب النفسية، دار المعارف، مصر، ١٩٩٢، ص١٧، ١٨.

٤- حامد ربيع: مقدمة فى العلوم السلوكية، ص١٩٣-١٩٤.

٥- عبد المعطى محمد عساف: مقدمة إلى علم السياسة، ص٢٢٤.

6- New York Times. June. 14. 1971.

7- Benes . Edward: Democracy. The Macmillin. Co. 1998. New York. P.P.32-34.

8- Rowlands. P.: Communication and Change. P.P. 52-54.

9- Thomson . David: Political Ideas. 3rd Edition. A Pelican Book. 2001. London. P.P. 12-14.

10- Hoggart . Richard: Bad News. Glasgow University Press. London. 1987. P.P. 175-179.

١١- شيللر . هربرت: المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٦، ص٢٢٤، ٢٤٣، ٢٤٤.

١٢- ماكبرايد . شون: أصوات متعددة وعالم واحد، ص٦٤.

١٣- نفس المصدر: ص٦٧، ٦٨.

14- UNESCO: World Communication. 2003. P.P.32-33.

15- King. Donald: Electronic Communication. 4th Edition. A Pelican Book. London. 2002. P.P. 42-47.

16- Folk . Hugh: Impact of Communication. 2nd Edition. Louisianan State University Press. U.S.A. 2001. P.P. 18-21.

١٧- إسماعيل سعد: الرأى العام بين القوة والأيديولوجية، دار النهضة العربية، بيروت، ص٢١٠.